

## اقتصاد

## رئيس الحكومة من منبر الشعب:

## استقرار نسبي في الليرة.. وليس الاقتصاد وحده يؤثر في قيمتها

## أعضاء في مجلس الشعب للحكومة:

## حاسبوا هوامير الفساد

بضرورة تعزيز صمود المواطنين في مدينة دير الزور الذين يعانون من ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والتبوتية وتأمين مستلزمات العمل في مشفى الأسد بالمدينة وإعطاء دورة امتحانية إضافية لطلاب الشهاداتين الإعدادية والثانوية والجامعات لينتخبوا من تقديم امتحاناتهم.

## اليوسفي: قبضوا موظفي ادلب من حماة

وطالب عضو مجلس الشعب زاهر اليوسفي وزير التعليم العالي بإصدار قرار يسمح لطلاب الجامعات الموجودة في مناطق ساخنة أن يتمكنوا من تقديم امتحانات المواد غير المتعلقة في الجامعات الحكومية الأخرى أسوة بالمواد المتماثلة. فيما طلب وزير الإدارة المحلية أن يسمح لموظفي المديرات التابعة للوزارة في محافظة إدلب أن يقبضوا رواتبهم من محافظة حماة.

## ديب: ٧٦٠ مهندساً مفزراً لكن عاطلون من العمل

أكدت عضو مجلس محافظة الحسكة كاترين ديب ضرورة القيام بإجراءات لتسويق موسم الحبوب في المحافظة، مشيرة إلى بعض الأخطاء التي شابت هذه الإجراءات كما طالبت بحل مشكلة ٧٦٠ مهندساً تضمّنهم قرار مجلس الوزراء بالفزز لتكهن عاطلون من العمل حتى اليوم نتيجة الألية التي اعتمدها الحكومة في الفزز والمعتمدة على أن يتم وفق الحاجة الفعلية لكنها لم تحدد بشكل حقيقي، فبقي هؤلاء دون عمل مؤكدة على ضرورة وضع حد لظاهرة السوق السوداء واحتكار السلع من قبل بعض التجار عبر رواتبهم من محافظة حماة.

## رابعة: لجنة بلا محسوبيات للنهوض بالاقتصاد

لفت العضو جمال رابعة إلى أن المواطن يتساءل يومياً عن التصريحات التي أطلقها بعض المسؤولين حول مكافحة الفساد ومحاربة مستغلي الأزمة، داعياً إلى تشكيل حكومة تضم كفاءات بعيداً عن المحسوبيات للنهوض بالواقع الاقتصادي، فالوقت الذي نمر فيه حساس لا مكان فيه للأخطاء.

## بلال: محاربة الفساد تقتصر على الصغار

أشار العضو محمود بلال إلى أن الحكومة كانت قاصرة في التعامل مع الكثير من الملفات. ورأى أن محاربة الفساد لا تزال عتوئاً فقط، فيقتصر على صغار الفاسدين، داعياً إلى ضبط عملية توزيع المساعدات الإغاثية ومحاسبة الفاسدين في هذا التوزيع ووضع آلية صحيحة وديقة لمنع بعض المتفادين من تحقيق منافع شخصية.

## قياني: أليات لحفظ أملاك المواطنين

من جهته دعا العضو أحمد قياني إلى ضرورة التدقيق بالمعاملات الشخصية المزورة. مؤكداً أهمية العمل على إيجاد آليات لحفظ حقوق الممتلكات للمواطنين وتوثيق الوكالات العامة والخاصة والكتائب بالعدل بشكل إلكتروني مؤتمت.

## الوطن

طالب أعضاء في مجلس الشعب الحكومة بمحاسبة كبار التجار الذين يعملون على إدخال مواد مهربة وعدم الاكتفاء بمصادرة هذه المواد من صغار التجار. مؤكداً أن محاربة الفساد لا تتم من خلال فصل بعض العاملين وإنما عن طريق محاسبة هوامير الفساد الذين يتاجرون بدماء السوري.

وأشار بعض الأعضاء إلى فلتان الأسعار في الأسواق، واستكمال الإجراءات للانضمام إلى الاتحاد، تأخذ دورها الحقيقي حتى الآن. مطالبين بتشديد الرقابة على الأسواق واتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالعين بالأسعار. ووصف بعضهم وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بأنها كانتا تاهتني خلال الأزمة ولم تنتكنا من ضبط الأسعار في الأسواق.

وطالب بعض الأعضاء وزير المالية بمراقبة دوائر ومديريات الوزارة للحد من الفساد.

## الشماسي: لا نملك قلباً أخضر

وفي تصريح له «الوطن» قال عضو مجلس الشعب أنس الشماسي: «إن لقائنا مع الحكومة هو عبارة عن لقاء دوري بين السلطين التشريعية والتنفيذية ومن الطبيعي أن يقوم المجلس بتابعة أداء الحكومة».

## الجاسم: الإسراع بتعويض المنصرين

من جانبه طالب عضو مجلس الشعب حامد الجاسم بمحاسبة المسؤولين عن زراعة الكون في بعض الأراضي الزراعية بالحسكة وبالتالي القضاء على نحو ٥٠ ألف دونم على حساب حبة الفصح التي تؤمن رغيف الخبز للمواطنين، الأمر الذي أثر أيضاً على تنفيذ الخطة الزراعية المقررة.

مشيراً إلى ضرورة الإسراع بصرف تعويضات المواطنين عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم نتيجة الأزمة التي تمر بها سورية.

## الماشي: أبعداوا الدولار عن البندورة

وطالب عضو المجلس محمد خير الماشي بإعادة النظر في قرار فصل العاملين الذين يتغيبون عن دوامهم في وظائفهم لمدة تزيد عن ١٥/ يوماً وخاصة أن غياب الكثير منهم قسراً في ظل ظروف الأزمة الراهنة، مشيراً إلى ضرورة إبعاد سعر الدولار عن البندورة وغيرها من السلع والمواد الغذائية وخاصة الخضار والفواكه.

## عبد الوهاب: دورة إضافية لطلاب دير الزور

وفيما يخص محافظة دير الزور طالب برهان عبد الوهاب

## ١٠ آلاف ليرة مكافأة

## شهريه لقاتلي الجيش

## واقوات المساحة

## الحام: يجب تجاوز العقبات

## وايجاد الحلول للقضايا

## المؤثرة في حياة المواطن

الصغيرة والمتوسطة وهيئة دعم الإنتاج المحلي والتصدير وهيئة تنمية المشروعات المتناهية الصغر، ومؤسسة ضمان مخاطر القروض ومؤسسة التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستكمال الإجراءات للانضمام إلى الاتحاد الأوراسي، كقضاء تكاملي يحقق المنفعة المشتركة لجميع أعضائه وفرصة لتطوير التفاعل بين الاقتصاد السوري مع دول الاتحاد ومع الاقتصاديات العالمية.

منوهاً في هذا السياق بتعزيز العلاقات السورية الإيرانية من خلال ما تقوم به لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية لتأمين كل متطلبات الشعب السوري من مواد تموينية وبيع خدماتية ومشتقات نفطية بدعم لا محدود من القيادة الإيرانية والشعب الإيراني الصديق. كما تتعزز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين سورية وروسيا الاتحادية لتأمين احتياجات الشعب السوري من المواد التموينية والمشتقات النفطية ومستلزمات الصمود والدفاع عن تراب الوطن.

وعما يخص الإدارة العامة وتنميتها ذكر الحلقي في كلمته أمام مجلس الشعب أن وزارة التنمية الإدارية مستمرة بتشكيل ومديريات التنمية الإدارية في مختلف الجهات العامة باعتماد التنمية الإدارية وسيلة أساسية للتنمية المجتمعية الشاملة، والعمل على تدريب أعضاء مديريات التنمية الإدارية المحدثة وتنفيذ برامج تنمية القدرات وتعزيز المهارات لفرق العمل، والعمل على إطلاق مشروع تطوير الوظيفة العامة في الدولة.

ومروراً بهواجس إعادة الإعمار أوضح الحلقي أن لجنة إعادة الإعمار تتابع جهودها المميزة بإعادة تأهيل البنى التحتية والمنشآت العامة التي أصابها الضرر نتيجة التخريب التي تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة، حيث بلغت المبالغ التي صرفت على القطاع الخاص ٢٠٠٢ مليار ليرة سورية، وللقطاع الخاص ١٣٠٥ مليار حتى تاريخه. وأن الحلقي قد أكد في بداية كلمته تكاملية الأدوار بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية للارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي لآباء شعبنا ورفع مناعة الوطن أمام ما يتعرض له من تحديات.

وقن الحلقي في كلمته الدور المميز لمجلس الشعب وأعضائه في تفعيل الجهود البرلمانية الصادقة والمخلصه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وحشدوا لمواجهة الفكر الإرهابي الوهابي المتطرف فدافعاً عن الدولة السورية وثوابتها ومينيتها ودورها الإقليمي في مواجهة الإرهاب العالمي. مقدراً دور الأعضاء في اللجان بتابعة الإشراف ورصد اللطل والتصوير الحكومي إن وجد وتصويبه، والدور التكاملي للجنة المصالحة الوطنية واللجان الأخرى في ترسيخ الوحدة الوطنية والعيش المشترك وإنجاز العديد من المصالحات في المحافظات السورية والعمل على استكمالها وانتشارها لتشمل كامل أرجاء الوطن.



الضرورية من خلال بيع القطع الأجنبي مؤسداً للحفاظ على سعر الليرة لا يرتبط بالعوامل الاقتصادية المجردة فحسب بل يعكس الأوضاع الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية والنفسية والإعلامية في البلد، إضافة إلى مكافحة التهريب بعملية شاملة وحقيقية وغير انتقائية ووفقاً للقانون الذي يخضع له الجميع.

منوهاً بأن الدور المميز لوحيدات قوى الأمن الداخلي في محاربة جرائم الإرهاب وتزوير العملة والتلاعب بسعر صرف الليرة السورية، وإلقاء القبض على خلايا وشبكات تجار ومهربين ومروجي المخدرات، إضافة إلى دورها المميز بتريق القوافل التي تنقل المشتقات النفطية والمواد الغذائية والتموينية والحبوب ومواد الإغاثية بين المحافظات.

وبيّن الحلقي أن الحكومة مستمرة بمنح إجازات الاستيراد لتعس الأولويات والتكامل مع السياسة النقدية، إضافة إلى سعيها المستمر لتطوير الإنتاج المحلي ودعم الصادرات وحماية الصناعة الوطنية التي شهدت حالة من التعافي وزيادة في الإنتاجية سواء في مؤسسات القطاع الخاص أم في شركات القطاع العام التي نالها اهتمام كبير من انخفاض سعر صرف الليرة السورية الفعلي في مجالات الصناعات الهندسية والغذائية والكيميائية والنسجية، بحيث يجول جزء من هذه الشركات إلى شركات رابحة تلبى احتياجات السوق الوطنية. مشيراً إلى إعادة تقييم الأسعار الاسترشادية للمستوردات والصادرات، والعمل على استكمال مشاريع قوانين هيئة المشاريع

طريق الخط الائتماني الإيراني وبيعها بأسعار تقل عن أسعار السوق من ١٠ إلى ٢٠٪ ضمن منافذ مؤسسات التدخل الإيجابي، إضافة إلى الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم واتصالات وغيرها بأفضل السبل وضمن الإمكانيات المتاحة. وذكر أن الحكومة مستمرة بتقديم الدعم للمشتقات النفطية والمواد التموينية الأساسية والتهريب والمياه والري والنقل الداخلي وقطاع الزراعة والصناعة وفق مبدأ عقلنة الدعم، وترشيده وضبطه وتوجيهه نحو الفئات الأكثر تضرراً والشراحي المستحقة من ذوي الدخل المحدود، وذلك بهدف التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة ومنع الهير والفساد والتهريب وإيصال الدعم إلى مستحقيه، والانتقال من مفهوم الدعم الشمولي إلى الدعم الانتقائي، وتوظيف مخرجات الوفر من هذا الدعم لتحسين المستوى المعيشي والخدمات الأساسية للمواطن وتأمين مستلزمات صمود القوات المسلحة.

كما تستمر الحكومة بمتابعة تأمين مستلزمات الإنتاج للفلاحين والمزارعين والمربين بما يحقق الأمن الغذائي واعتماد أسعار مجزية للمحاصيل الإستراتيجية وخاصة الفصح والشعير والشوندر السكري والظن.

وأشار إلى أن الحكومة تعمل على الحد من انخفاض سعر صرف الليرة السورية ووصولها إلى مستويات متوازنة، مبيناً أن السياسة النقدية التي أقرها مجلس النقد والتسليف أفضت إلى استقرار نسبي في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات المتداولة في سوق القطع المحلية، إلى جانب ضبط حالة التضخم في سعر الصرف، والاستمرار بعملية تمويل المستوردات

## على نزار الأغا - الوطن

وصف رئيس مجلس الشعب محمد جهاد الحام العمل التشريعي بالنشط جداً خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث تم إقرار العديد من القوانين والتشريعات التي تؤسس لقاعدة تشريعية منطوية في سورية تساعد في تطوير منظمة العمل التنفيذي الذي تقوم به الحكومة على مستوى الوزارات والمؤسسات الخدمية وغيرها. وفي كلمة له خلال افتتاح ثاني جلسة من الدورة العادية العاشرة من الدور التشريعي الأول أكد الحام ضرورة تطوير أساليب العمل الوطني الاجتماعي والإنساني لمجلس الشعب وأعضائه بشكل يزيد من قدرة المؤسسة التشريعية على التواصل الدائم مع المواطنين في كل مواقع العمل ومعرفة المصالح الوطنية التي تعمل مع الجهات المعنية على المستوى الرسمي والأهلي من أجل لم التمثل وبلسمه الجراح وإطلاق الحوار بين أبناء الوطن بمختلف أطيافهم واتمادتهم السياسية وتشجيعهم على الانخراط في الحوار الوطني من أجل سورية المستقبل التي تتخضن جميع أبنائها.

ونوه إلى أن الشراكة التي يتم بها مع السلطة التنفيذية في مجال العمل الرقابي هي إطار عمل جيد ينبغي تطويره والاستفادة من تجربة السنوات الأربع الماضية لتجاوز العقبات وإيجاد الحلول الممكنة للقضايا التي تؤثر في حياة المواطن وبالتالي تعزيز صمود السوريين.

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن الحكومة تفضي بتوجيه من قائد الوطن الرئيس بشار الأسد بتأمين متطلبات الصمود وتعزيزها بشكل مستمر، وذلك من خلال تأمين المستلزمات الحياتية الضرورية للاخوة المواطنين من سواد تموينية ومشتقات نفطية ومتطلبات خدمية أساسية، بالإضافة إلى دعم وتأمين مستلزمات صمود قواتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي والدفاع الشعبي وتعزيز قدراتها القتالية ورفع جاهزيتها وردفها بالكادر البشري المؤهل لأنه الضامن لوحدة البلاد وسلامة أراضيها. إلى جانب الالتزام باستحقاقات الشهداء وتقديم المساعدات والدعم لتوهم والاهتمام بجرحى الحرب وتشغيلهم بالمخ الإنتاجية المولدة للدخل وتأمين كل متطلبات علاجهم.

وفي كلمته أمام أعضاء مجلس الشعب والحكومة أعلن الحلقي عن مكافأة مقدارها ١٠ ليرة شهرياً لقاتلي الجيش والقوات المسلحة سيتم صرفها من بداية الشهر القادم.

وذكر أن الحكومة تتابع تركيزها على تحسين المستوى المعيشي للاخوة المواطنين بمختلف شرائحهم رغم اشتداد العقوبات الاقتصادية ونقص الموارد، من خلال الاستمرار في توفير احتياجاتهم من السلع الأساسية وبكميات والأسعار المناسبة، وتأمين كميات كبيرة من المواد التموينية عن

## تأمين كميات كبيرة من المواد التموينية وبيعها بأسعار تقل عن السوق حتى ٢٠٪

## دعم للمشتقات النفطية والمواد الأساسية مستمر وفق عقبة الدعم

## ٢٠,٢ مليار ليرة صرفت لإعادة تأهيل المنشآت العامة و ١٣,٥ ملياراً للقطاع الخاص

## محمد راكان مصطفى

## «الضرائب» ترد على الصناعيين: قسطوا ضرائبكم.. والتشريع الحالي يعني من لا يعمل ومن لا يحقق ربحاً

يكون هناك ضريبة أساساً، مشيرة إلى أن الضريبة تفرض في حال وجود نشاط، وكانت نتائج البيانات رابحة بتقدير الدوائر المالية، حيث أجاز التشريع الضريبي في هذه الحال للمكلف الاعتراض على التكاليف الضريبة أمام اللجان الضريبية المختصة (لجنة الطعن ولجنة إعادة النظر). وعن مكلفي الدخل المقطوع فإنه عملاً بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩ بتاريخ ١١/٣/٢٠١٣ الذي عالج وضع مكلفي زمرة الدخل المقطوع بطي التحقيقات بالضريبة للمناطق المتضررة بضوء تقرير اللجنة المشكلة لهذه الغاية.

أما عن المطالبة بإعطاء مهلة ثلاث سنوات للمشتات المتضررة، لتسديد ما يترتب عليها دون أي فوائد وغرامات وتقسيم المبالغ المستحقة عن عام ٢٠١١ وما قبل، فأوضحت الإدارة الضريبية في دهما الذي حصلت «الوطن»، على نسخة منه أن التعليمات رقم ٥/٧٨٧/٥، تاريخ ٧/١٠/٢٠١١ انتهت إلى أنه إذا كانت الضرائب والرسوم المراد تقسيطها لأكثر من عام يتم التقسيط بقرار من وزير المالية لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

## «المركزي» للمصدرين: دفع تعهدات التصدير «كاش» في المصارف.. ويمكن إدخالها عبر الحدود دون أن تتجاوز ١٠٠ ألف دولار

تسديده على أن تكون مصدقة من المصرف المنظم للتصدير. ويقوم المصدر بالتصريح عن المبلغ الذي سيتم إدخاله نقداً لدى الأمانة الجمركية السورية المعنية التي تم الدخول عن طريقها وفق نموذج التصريح المعتمد من هيئة مكافحة غسل الأموال على أن يكون منظم التصريح هو المصدر نفسه أو حتى ينوب عنه أصلاً ويجب أن يتضمن التصريح أن الأموال التي سيتم إدخالها هي حصيله قيمة صادراته بموجب بيان جمركي للتصدير ويجب أن يدون على التصريح عبارة هذا المبلغ سيتم إيداعه كاملاً في حساب قطع التصدير العائد لنا المبلغ لدى المصرف منظم التصدير ويجب على المصدر الأمانة الأجنبية القطع الأجنبي الناتج عن التصدير نقداً إعادة الأوراق ذاتها التي تم تقديمها إلى الأمانة الجمركية المعنية بعد ختم وتوقيع كل من كتاب اتحاد المصدرين وتصريح المصدر أصلاً من الأمانة الجمركية المعنية.

ويقوم المصرف منظم تعهد إعادة قطع التصدير بمطابقة المبلغ المسدد فعلياً من المصدر مع المبلغ المذكور في التصريح والتأكد من أن مجموع المبالغ التي تم إدخالها تسديداً لأي من تعهدات التصدير لا تتجاوز قيمة ١٠٠٪ من حصيله القطع الأجنبي الناتج عن عملية التصدير الخاصة بهذا التعهد وتدقيق وثائق الجمارك واتحاد المصدرين وتقوم المصرف بإيداع كامل المبلغ المذكور في التصريح في حساب (قطع التصدير) تسديداً لتعهدات إعادة قطع التصدير المعنية والعائدة لهذا المصدر حصراً.

## واثل الدلخي

وافق مصرف سورية المركزي استثنائياً على قيام المصدرين بتسديد قيمة تعهدات قطع التصدير المنظمة منهم لدى أي من المصارف العاملة في القطر نقداً، كما سمح لهم بإدخالها عبر الحساب الحدودية أصلاً. في حال تم تحويلها إلى حساباتهم المصرفية أو عبر شركات الصرافة. في دول الجوار.

وأشار المصرف المركزي إلى ضرورة الالتزام أثناء تنفيذ القرار بمجموعة من الضوابط، منها التقيد بعدم إدخال مبلغ يزيد على ١٠٠ ألف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى دفعة واحدة، وفق أحكام القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ويمكن استخدام المبلغ الذي تم إدخاله نقداً لتسديد أكثر من تعهد تصدير شريطة التزام المصدر بتقديم الوثائق المطلوبة للمصرف ويجب ألا يتجاوز مجموع المبالغ المسحوق بإدخالها نقداً عبر المنافذ الحدودية لتسديد تعهد قطع التصدير قيمة المبلغ المذكور على التعهد المراد تسديده.

ويجب على المصدر عند إدخال القطع الأجنبي الناتج عن التصدير نقداً عبر المنافذ الحدودية أن يقدم إلى الأمانة الجمركية كتاباً خطياً صادراً أصلاً عن اتحاد المصدرين السوريين يتضمن المعلومات الخاصة بعملية التصدير التي سيتم تسديدها نقداً وصورة عن البيان الجمركي للتصدير الخاص بتصدير البضاعة موضوع التعهد بصورة عن تعهد التصدير المراد